

دراسة مناطق الفقر

قضاء ارحاب
محافظة المفرق

كانون ثاني 2007

المحتويات

دراسة مناطق الفقر: قضاء ارحاب

- مقدمة
- الدراسة السكانية
- التعليم
- التدريب
- الخدمات الصحية
- الواقع الاجتماعي
- البنية التحتية والخدمات العامة
- مؤسسات ومشاريع القطاع الخاص
- برامج صندوق المعونة الوطنية
- مؤسسات المجتمع المدني
- خدمات مؤسسات الإقراض
- الخلاصة
- التوصيات
- المشاريع والبرامج الحكومية ذات الأولوية في المنطقة حسب تقارير الجهات القطاعية المعنية

نماذج الاستبيانات

تقرير الحلقة البورية

دراسة جيوب الفقر قضاء ارحاب- محافظة المفرق

مقدمة

يعتبر قضاء ارحاب أحد الوحدات الإدارية التابعة للواء قصبه المفرق ويقع في الجزء الغربي منها، تبلغ مساحة القضاء حوالي 202 كم² ويبلغ عدد سكانه 17240 نسمة. يتوزع سكان القضاء على 26 تجمع سكانية أكبرها من حيث عدد السكان بلدة ارحاب إذ يبلغ عدد سكانها 3944 نسمة. هذا وتعتبر بلدة ارحاب مركزاً للقضاء. يبلغ معدل الفقر في قضاء ارحاب حوالي 22.73%، مقارنة مع 25.4% على مستوى المحافظة و14.2% على مستوى المملكة.

يسود المنطقة مناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل والجاف في الصيف والبارد والماطر في الشتاء حيث تتراوح درجات الحرارة ما بين 35 درجة مئوية في الصيف وتصل إلى الصفر المئوي احياناً في الشتاء، وهناك ثلاثة عوامل تؤثر في مناخ القضاء: أولها، انه يقع في شمال المملكة الأقرب إلى ممرات المنخفضات الجوية وثنائها، انه يعتبر امتداداً لجبال عجلون حيث نلاحظ وجود مرتفعات وهضاب تمتد من جبال عجلون وحتى تحذب منطقة عين بني حسن والمعمرية ويتراوح ارتفاع هذه المنطقة بين "700 - 1024" م فوق سطح البحر، وثالثها، أن المناطق الأكثر ارتفاعاً تقع غرب القضاء أي أن الانحدار العام للجبال نحو الجنوب والشرق حيث تتناقص الأمطار والرطوبة النسبية وتزيد درجات الحرارة.

تسود هذه المنطقة بيئة نباتية هي مروج ونباتات البحر المتوسط وكذلك المروج الانتقالية التي تكون المجموع الأكبر من مساحة القضاء حيث نلاحظ وجود تربة خصبة حمراء اللون تنمو فيها أشجار الصنوبر والبلوط والحبوب مثل الشعير والقمح وأشجار العنب والزيتون والتين كما توجد مناطق حرجية تقدر مساحتها بحوالي 40 ألف دونم، وتتواجد عيون مياه كثيرة بالقضاء خاصة عين النبي وأم بطيمة والمطوي والسحري ودحل. ويتراوح معدل الأمطار السنوية في القضاء بين 230 – 300 ملم.

أولاً: الدراسة السكانية

- يتوزع سكان القضاء على عشائر بني حسن وهم الخزاعلة، المشاقبة، العليمات، الزيود، الحراشنة، الزبون، العموش والخليلة.
- يتوزع السكان على 26 تجمع سكاني هي ارحاب، الدجنية، هويشان، المعمرية، أم خروبة، بويضة العليمات، البويضة الغربية، حمامة العموش، حمامة العليمات، الدقمسة، نادرة، المدور، أم بطيمة، دحل، الصهاه، حميد، الكرم، عين بني حسن، الزعفرانة، المنيفة، أبو السوس، أم حصامصة، خطلة، خراب المطوي، عين النبي، القدم.
- تشكل بلدتا ارحاب والدجنية التجمعان السكانيان الرئيسيان في القضاء حيث يبلغ عدد السكان في هذين التجمعين 7296 نسمة أي ما نسبته 42% من إجمالي السكان، ويتوزع باقي السكان على 24 تجمع سكاني صغير، مما يؤثر سلباً على الجهود التنموية في المنطقة.
- يتفاوت معدل عدد أفراد الأسرة في القضاء من حوالي 7 أفراد في حمامة العليمات إلى حوالي 4 أفراد في أم خروبة وهو تجمع سكاني صغير جداً إلا أن المعدل العام

للقضاء يبلغ حوالي 5.7 فرد، وهو أعلى قليلاً من معدل عدد افراد الأسرة على مستوى المملكة والبالغ 5.4 نسمة.

- يبين التوزيع السكاني حسب الفئات العمرية لتجمعات القضاء بأن الفئة العمرية الواقعة بين يوم - 15 سنة تشكل حوالي 37.3% وهذه النسبة تمثل الفئات الفتية المعالة، وان الفئة العمرية الواقعة بين 15-60 سنة وهي الفئة النشطة اقتصادياً (سن العمل) تشكل ما نسبته 57.5% من السكان.
- لم يتم الحصول على عدد الباحثين عن العمل من أي من المؤسسات الموجودة في القضاء أو المحافظة نظراً لعدم توفرها، وذلك اقتضى اخذ عينات عشوائية من التجمعات السكانية إضافة إلى التقديرات التي زدنا بها السكان، حيث تشير هذه المعلومات أن نسبة البطالة بين سكان القضاء تتجاوز النسبة العامة في المملكة والبالغة 14.8% لتصل إلى حوالي 18%، وتجدر الإشارة إلى أن اغلب الباحثين عن العمل في القضاء هم بالدرجة الأولى من الإناث وبدرجة اقل غير المتعلمين.
- بلغ عدد العمال الوافدين والحاصلين على تصاريح عمل حوالي 401 عامل وافد وذلك حسب سجلات مركز امن ارحاب، إلا أن العدد الحقيقي لهم أكبر من ذلك بكثير وذلك بسبب عدم حصول كثير من العمال الوافدين على تصاريح عمل إضافة إلى أن بعض الحاصلين على تصاريح عمل تكون صادرة من محافظات أخرى، ويعمل العمال الوافدين في الدرجة الأولى في مجال الزراعة خصوصاً مزارع الدواجن ثم الإنشاءات والخدمات المختلفة والتي يعزف سكان القضاء عن العمل بها وذلك للأسباب التالية بحسب آراء بعض الأفراد العاطلين عن العمل والقيادات المحلية :

* انخفاض الأجور.

* انتظار العمل بوظيفة عامة أو العمل بالقوات المسلحة والأمن العام.

* عدم توفر المعرفة والمهارات اللازمة لسوق العمل.

غير أنه بعد مناقشة الأمر بشكل مكثف، فقد تبين أن الكثير من الباحثين عن العمل يرفضون العمل في الفرص المتوفرة بسبب عدم جدوى تلك الأعمال اقتصادياً مقارنة بالوقت والجهد المبذولين بتلك الأعمال، مفضلين الانتظار لفترات غير معلومة من أجل الحصول على أية وظيفة حكومية و ذلك للمنافع المتأتية من الوظيفة الحكومية بشقيها المدني و العسكري من حيث التقاعد، التأمين الصحي، و القروض السكنية وقبل كل ذلك باعتبارها مصدر دخل ثابت.

- يعتمد السكان في معيشتهم في قضاء ارحاب على الوظيفة الحكومية ومن ثم على وظائف القطاع الخاص، كما تشكل الزراعة وخصوصاً أشجار الزيتون دخلاً إضافياً للسكان مع غياب تام للقطاعات الأخرى المهنية والخدماتية في التجمعات السكانية الصغيرة.

• تبلغ نسبة الأمية في القضاء حوالي 17% ضمن الفئات العمرية التي تزيد عن 15 سنة وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة العامة للمملكة البالغة 10%. كما بلغت نسبة من أنهى كليات المجتمع والتعليم الجامعي والدراسات العليا حوالي 10.8% لنفس الفئات العمرية من السكان مقارنة مع 19% على مستوى المملكة.

- يعاني قطاع الشباب من عدم توفر مرافق رياضية وثقافية وخلافه، وهذا يؤدي إلى خلق مشكلة في استغلال الوقت قد يكون لها آثار سلبية على التشكيل النفسي والجسمي للشباب.

- تعاني المرأة من غياب المشروعات الخاصة بها، كما تعاني من التبعية للرجل بشكل عام، لكن لوحظ ان هذا الواقع يتطور للأحسن يوماً بعد يوم بسبب ارتفاع سوية التعليم واتجاه القرية إلى الانفتاح على المدينة.
- أما حالات وفيات الأطفال من عمر يوم إلى سنتين فقد بلغت حالتين للسنوات 2002 – 2004، وهو عدد متدني ويقل عن المستوى العام في المملكة البالغ 24 حالة لكل ألف من المواليد.



منظر عام لبلدة عين بني حسن والتي تعتبر أكثر المناطق فقراً بالقضاء

- يبلغ معدل الفقر في القضاء 22.73 % وهو أعلى بكثير من معدل الفقر على مستوى المملكة البالغ 14.2 %، وقد لوحظ أن أكثر المناطق فقراً في القضاء هي منطقة عين بني حسن والزعفرانة والتجمعات السكانية التابعة لها، كما أيد هذه الملاحظة بعض المسؤولين وسكان البلدات الأخرى، والجدير بالذكر أن منطقة عين بني حسن شملتها مكرمة جلالة الملك عبدالله الثاني بإنشاء بيوت سكنية للفقراء بلغ عددها 18 منزل. كما يلاحظ أن خصوبة الأرض في هذه المنطقة اقل من المناطق الأخرى في القضاء، كما أنها لا تقع على طريق رئيسي مما يجعلها بمنطقة شبه معزولة.

ثانياً: التعليم

- يوجد 48 مدرسة حكومية في القضاء، واحدة منها تتبع نظام الفترتين وهي مدرسة بويضة العليمات، يبلغ عدد مدارس الذكور 25 مدرسة وعدد مدارس الإناث 23 مدرسة ومعظم المدارس الأساسية هي مدارس مختلطة.
- بلغ عدد المعلمين 644 معلم ومعلمة وبلغ عدد الطلاب 4874 طالب وطالبة، وعليه يكون متوسط عدد الطلاب في الشعبة 14 طالب، كما أن متوسط عدد الطلاب لكل معلم هو 7.6 طالب، وهو اقل من المعدل العام للمملكة البالغ معلماً لكل 20.2 طالب و 27.1 طالب لكل شعبة صفية، وتتفاوت هذه المعدلات من مدرسة إلى أخرى.
- أظهر المسح أن المدارس الأساسية المختلطة وغير المختلطة لا تتوفر فيها الساحات recreation areas والملاعب والأسوار وكافة وسائل التدفئة، وتعتبر الدورات الصحية غير مؤهلة من حيث النظافة والمرافق إضافة إلى ان موقع هذه الوحدات يكون خارج البناء المدرسي و يستخدم أحياناً من قبل الجنسين في نفس الوقت، الأمر الذي يؤدي الى نتائج سلبية على الواقع التعليمي والاجتماعي.
- عدم توفر مدارس ثانوية في بعض المناطق تؤثر سلباً على عملية استمرارية تعليم الإناث لأسباب اجتماعية ولعدم توفر مواصلات داخلية بين التجمعات السكانية، حيث يعزف الكثير من الأهالي عن إرسال البنات إلى المدارس لتلك الأسباب
- هناك خمس مدراس أساسية مستأجرة لا تطابق تقنيات التعليم من حيث مساحات الغرف الصفية والإنارة والتهوية.
- نسبة التحاق الطلبة على المقدر حسب التوزيع السكاني لفئة العمر لعام 2005 يقدر بحوالي 99 %.



اغلب المدارس الأساسية بدون اسوار والدورات الصحية خارج البناء- دورة مياه بمدرسة أبو السفير الأساسية المختلطة- الدجنية



اغلب المدارس الأساسية بدون ملاعب وان وجدت فهي مهملة- مدرسة عبدالله بن الزبير الأساسية-ارحاب



إلى غرف صفية أما غرفة المعلمين فهي صغيرة جداً ولا تتوفر فيها أية مكاتب ويقضي المعلمين أوقات الاستراحة في الساحة الخارجية للمدرسة علماً أن عدد المعلمين يصل إلى 28 معلم.

أما من حيث التجهيزات الداخلية لأغلب المدارس فهي سيئة من حيث مقاعد الدارسة ولا يتم صيانة أو ترميم هذه المدارس بشكل دوري، كما لا تتوفر المختبرات أو المكتبات وان وجدت فهي عبارة عن خزانة موجودة بغرفة الإدارة أو غرفة المعلمين، أما بالنسبة إلى مختبرات الحاسب الآلي فهي جيدة إلا أن اغلب المدارس لا تتوفر بها خط انترنت أو برمجيات.

يوجد تجميع لكثير من الصفوف في المدارس الأساسية المختلطة وغير المختلطة وخاصة المستأجرة منها وذلك لقلة عدد الغرف الصفية الأمر الذي يؤدي إلى تدني التحصيل العلمي لدى طلاب هذه الصفوف.

يتم تقديم وجبات العصير والبسكويت والتفاح والموز والتمر للصفوف الأولى في جميع المدارس، كما يتم إجراء فحص طبي دوري بمعدل مرة كل سنة، إلا أن بعض المدارس لم يتم إجراء أي فحص طبي لطلابها. لوحظ ان برنامج التغذية المدرسية له اثر كبير على صحة الطلاب ويلقى قبولا وتقديراً من قبل أولياء الأمور.

تجدر الإشارة للحالة الصحية العامة للطلبة وخاصة من هم في المراحل الأساسية



تتوزع المدارس الثانوية على 8 تجمعات سكانية فقط، مما يضطر الطلاب الى قطع مسافات طويلة سيراً على الاقدام في ظل عدم وجود وسائل نقل بين التجمعات السكانية. المدارس الثانوية بحالة جيدة من حيث البناء الخارجي

وتتمثل مشاكلها في عدم وجود تدفئة، عدم الاهتمام بنظافة المرافق الصحية وعدم توفر أسوار وملاعب لبعضها، وبعضها يعاني من قلة عدد الغرف الصفية وغرف المعلمين مثل مدرسة الدجنية الثانوية للبنين التي تدرس من الصف الخامس إلى الثاني ثانوي، حيث تم تحويل المطبخ وأجزاء من الممرات

إلى غرف صفية أما غرفة المعلمين فهي صغيرة جداً ولا تتوفر فيها أية مكاتب ويقضي المعلمين أوقات الاستراحة في الساحة الخارجية للمدرسة علماً أن عدد المعلمين يصل إلى 28 معلم.

أما من حيث التجهيزات الداخلية لأغلب المدارس فهي سيئة من حيث مقاعد الدارسة ولا يتم صيانة أو ترميم هذه المدارس بشكل دوري، كما لا تتوفر المختبرات أو المكتبات وان وجدت فهي

عبارة عن خزانة موجودة بغرفة الإدارة أو غرفة المعلمين، أما بالنسبة إلى مختبرات الحاسب الآلي فهي جيدة إلا أن اغلب المدارس لا تتوفر بها خط انترنت أو برمجيات.

يوجد تجميع لكثير من الصفوف في المدارس الأساسية المختلطة وغير المختلطة وخاصة المستأجرة منها وذلك لقلة عدد الغرف الصفية الأمر الذي يؤدي إلى تدني التحصيل العلمي لدى طلاب هذه الصفوف.

يتم تقديم وجبات العصير والبسكويت والتفاح والموز والتمر للصفوف الأولى في جميع المدارس، كما يتم إجراء فحص طبي دوري بمعدل مرة كل سنة، إلا أن بعض المدارس لم يتم إجراء أي فحص طبي لطلابها. لوحظ ان برنامج التغذية المدرسية له اثر كبير على صحة الطلاب ويلقى قبولا وتقديراً من قبل أولياء الأمور.

تجدر الإشارة للحالة الصحية العامة للطلبة وخاصة من هم في المراحل الأساسية

و انعكاسها على العملية التعليمية حيث أفاد أكثر من طبيب في المراكز الصحية في مناطق المسح أن نسبة كبيرة من طلاب تلك المناطق يعانون من أمراض التهاب القصبات الهوائية، و ذلك نتيجة تعرض الطلاب لتيارات الهواء الباردة بسبب اضطرارهم للمشي في أجواء باردة وماطرة للوصول لمدارسهم وبسبب عدم توفر وسائل النقل وعدم توفر تدفئة في المدارس، كما علمنا أن طلاب مدارس قرية عين النبي يعانون من مشكلة انتشار القمل بين الطلبة، وتم الطلب من المراكز الصحية توفير الأدوية المناسبة للقضاء على هذه المشكلة إلا أن هذه الأدوية غير متوفرة حالياً في المراكز الطبية، وأفاد طبيب المركز الصحي أن هذه المشكلة قديمة وان المشكلة تكمن في قابلية هذا المرض للانتشار السريع بين الطلبة.

- تعاني مدرسة أم حصاصة الأساسية المختلطة من عدم توفر كهرباء أو ماء. كما تعاني مدرسة الدقمة الأساسية المختلطة من نقص بالغرف الصيفية مما اجبر المعلمات على ان تتشارك إحدى الغرف الصيفية مع الطالبات.
- من خلال المشاهدات الحية لبعض الحصص، يمكن القول أن العملية التعليمية بمدارس الذكور الثانوية تشهد نوعاً من عدم الانضباط من قبل الطلبة ويقابل بعدم اكتراث من قبل المعلمين، إلا ان مشاكسات بعض الطلاب للمعلمين لا تصل إلى اعتبار مدارس القضاء تعاني من العنف المدرسي، وبشكل عام فان هيبية المعلم تكاد تكون مفقودة.

مدرسة الدقمة تتشارك الطالبات والمعلمات
والبوفيه في نفس الغرفة

- بالإضافة إلى ذلك تعاني مدارس القضاء من عدم استقرار الهيئات التدريسية وضعف تأهيلها وقلة خبرتها لأن أغلبهم من حديثي التخرج وبسبب أن المدرسين المعينين في القضاء يأتون من خارجه مما يؤثر سلباً على العملية التدريسية بسبب التأخر في بعض الأحيان عن الالتحاق في المدارس في المواعيد المحددة وخاصة في بداية كل أسبوع ويقومون بالمغادرة في نهاية الأسبوع قبل انتهاء الدوام وذلك لعدم توفر المواصلات بشكل مستمر ومنتظم ولبعد مسافات السكن الأصلي للمعلمين عن القضاء.



مدرسة الدجنية الثانوية للبنات - بدون حنفيات ماء
بسبب السرقة المتكررة لها

- يتوفر حراس في أغلب مدارس القضاء إلا أن بعض المدارس تتعرض للسرقة بشكل مستمر، ولا يتم محاسبة أي حارس بسبب الإهمال، ومثال ذلك مدرسة دخل الأساسية المختلطة ومدرسة الدجنية الشاملة للبنات والتي يتم سرقة حنفيات مشارب الماء منها بشكل مستمر.

ثالثاً : التدريب

- يقع اقرب مركز تدريب مهني بمدينة المفرق ويبعد عن التجمعات السكانية في القضاء بين 12-35 كم. علماً بأن مركز التدريب المهني في المفرق بدأ العمل منذ أكثر من سنتين ومجهز بأحدث الأجهزة والمعدات والمختبرات والورش work shops، تغطي تخصصات مهنية كثيرة.
- وتم ملاحظة عدم معرفة اغلب السكان بوجود مركز تدريب مهني في محافظة المفرق وعدم معرفتهم ببرامج هذا المركز، والسبب يعود إلى عدم توجه المركز المذكور نحو الوصول إلى هذه التجمعات واستقطاب الباحثين عن العمل للتدريب

من خلال برنامج إعلاني وترويجي مدروس، ويؤكد هذه الملاحظة أن عدد اللذين استفادوا من خدمات هذا المركز بلغ 15 شخص من خمس تجمعات سكانية طوال فترة السنتين السابقتين.

- لا تعمل أي جهة من الجهات الحكومية وغير الحكومية على تقديم أية برامج تدريبية في المنطقة للعاطلين عن العمل أو لأبناء المنطقة بشكل عام سوى مركز تعزيز الإنتاجية (إرادة) الموجود بمدينة المفرق والذي يقوم بشكل دوري بإقامة محاضرات وجلسات تدريبية وقد ساهمت هذه المحاضرات بإقامة عدد من المشاريع الإنتاجية منها مزرعة للفطر. كما يوجد فرع للصندوق الأردني الهاشمي في بلدة ارحاب والذي لم يقم بعقد أي محاضرة أو جلسة تدريبية خلال الأعوام الثلاث السابقة كما بلغنا من قبل المركز الرئيسي في مدينة المفرق.

- لوحظ من خلال الحديث عن التدريب المهني مع بعض السكان في التجمعات السكانية المختلفة غياب الوعي حول فوائد التدريب المهني خصوصاً لفئة الشباب والفتيات، علماً أن معظم الباحثين عن العمل في هذه التجمعات السكانية هم من غير المتعلمين، كما لوحظ ان سكان القضاء ليسوا على علم ببرنامج التشغيل الوطني.



مركز شباب الدجنية الوحيد في القضاء لا تتوفر به التجهيزات المناسبة أو الملاعب

- يوجد في القضاء مركز شبابي واحد ببلدة الدجنية وهو بناء مستأجر لا تتوفر به ساحات أو ملاعب، كما انه بحاجة إلى تجهيزات داخلية.

- يوجد مركز تكنولوجيا معلومات واحد ببلدة ارحاب، أما باقي التجمعات فلا يوجد بها أي مراكز تكنولوجيا معلومات خاصة أو عامة.

- لوحظ من خلال اللقاء البؤري focus group مع أهالي التجمعات السكانية تأكيدهم على غياب أية وسيلة إعلانية عن مركز التدريب المهني.

رابعاً: الخدمات الصحية

- يوجد في القضاء مركز صحي شامل يقع في بلدة ارحاب حيث يقدم خدمات الطب العام والطوارئ والمطاعيم والأمومة والطفولة والأسنان كما يوجد به مختبرات وأشعة وصيدلية، ويبلغ عدد الأطباء العاملين 4 أطباء وطبيبي أسنان واثنى عشرة ممرضاً وقابلة قانونية واحدة.

- كما يوجد مركز صحي أولي في قرية الدجنية يقدم خدمات الطب العام طوال الأسبوع إضافة إلى الأمومة والطفولة والمطاعيم والمعالجة السنية ويوجد به صيدلية، كما يعمل به طبيبان.



مركز صحي المنيفة - عدم توفر أدوية

- أما مركز صحي قرية نادرة فيقدم خدمات الطب العام فقط ويوجد به صيدلية. كما يوجد 7 مراكز صحية فرعية (عيادة قروية) تعمل يومين بالأسبوع وتنتزع على بلدات حمامة العموش،

- الدقمسة، المدور، أم بطيمة، دحل، عين بني حسن والمنيفة، تقوم هذه المراكز بتقديم خدمات الطب العام والمطاعيم فقط وتتوفر بها صيدلية متواضعة جداً.
- يعتبر المركز الصحي الشامل في بلدة ارحاب جيد البناء والتجهيزات الطبية، إلا انه يفتقر إلى أطباء الاختصاص مثل العيون والعظام والباطنية، والسبب في ذلك قرار وزارة الصحة الذي اتخذ مؤخراً بفصل المراكز الصحية عن المستشفيات ومن المعلوم ان أطباء الاختصاص يتواجدون فقط في المستشفيات.
- خدمات المراكز الفرعية ضعيفة، ويتم تقديمها مرتين في الأسبوع لمدة ساعة أو ساعتين في كل مرة وحسب زيارة الطبيب.
- تعتبر أبنية المراكز الصحية الفرعية (العيادات القروية) بسيطة من حيث نوعية البناء واغلبها ابنية مستأجره وغير مصممة أصلاً لاستخدامها كمراكز صحية، كما أن التجهيزات الداخلية، سواء المكتبية أو الطبية، متواضعة نسبياً.
- تبقى المراكز الصحية الفرعية (العيادات القروية) مغلقة طوال الأسبوع ما عدا الأيام التي يتواجد فيها الطبيب، كما أن الكادر التمريضي في هذه العيادات غير متخصص وليس لديه مؤهلات علمية.
- لا تتوفر في المراكز الصحية المشار إليها وسائل التدفئة وسيارات إسعاف (ما عدا مركز صحي ارحاب الشامل)، إضافة إلى عدم توفر المياه الساخنة.
- على الرغم من وجود 10 مراكز صحية في القضاء إلا أن مصدر العلاج الرئيسي لسكان القضاء هو مستشفى المفرق الحكومي والذي يبعد من 12- 35 كم عن التجمعات السكانية في القضاء.
- لوحظ من خلال اللقاء البؤري الذي تم مع أهالي التجمعات السكانية إجماعهم على عدم توفر كوادر تريض متخصصة وعدم توفر انواع كثيرة من الدواء في هذه المراكز بالإضافة إلى عدم توفر عيادات الاختصاص في المركز الصحي الشامل. كما أكدوا على المعاناة الكبيرة التي يواجهونها في مستشفى المفرق الحكومي عند تحويلهم إليه من المراكز الصحية ويعود ذلك إلى الضغط الشديد على عيادات الاختصاص في المستشفى المذكور إضافة إلى الروتين.

خامساً : الواقع الاجتماعي

- معظم السكان من عشائر بني حسن وهم الخراطة، المشاقبة، العليمات، الزيود، الحراشنة، الزبون، العموش والخليلية.
- يمكن وصف نمط الحياة للسكان في القضاء بأنه ريفي على الرغم من أن معظم السكان يعملون بالوظائف الحكومية والأمنية أو لحسابهم الخاص، كما أن اغلبهم يملكون أراضي خصبة يستغلون جزء منها لزراعة الزيتون والذي يزرع بعللاً.
- يمتلك سكان القضاء ثروة حيوانية متواضعة تبلغ حوالي 22 ألف رأس من الأغنام و4600 رأس من الماعز و240 رأس من الأبقار اغلبها يتم تربيتها ضمن المناطق السكنية (مشاريع أسرية) وبأعداد صغيرة، أما المزارع الكبيرة



يعتبر الزيتون أهم المحاصيل الزراعية في القضاء

فهي محدودة.

• تنشط في القضاء تربية الدواجن حيث يوجد حوالي 91 مزرعة تتوزع بين مزارع الدجاج اللحم والبياض والمفرخات. إلا أن أغلب العمالة في هذه الأنشطة يشغلها عمال وافدين على الرغم من أن العمل ببعض هذه المزارع يعد مجزياً من الناحية المادية.

• يقطن كل السكان في القضاء بمباني من الأسمنت ومن الحجر، وهناك عدد من السكان الذين يملكون بيوت في مدينة المفرق وفي نفس الوقت يملكون بيوت ريفية في القضاء كونهم أصلاً ينتمون إلى قرى القضاء.



أراضي زراعية غير مستغلة في قضاء ارحاب بسبب النقص في شبكة الطرق الزراعية

• يعتمد السكان في معيشتهم على الوظائف الحكومية والقطاع الخاص إضافة إلى الدخول المتأتية من الزراعة وخصوصاً أشجار الزيتون والتي تشكل

دخلاً إضافياً مهماً، إلا أن حجم الأراضي المستغلة في القضاء لا يتعدى ثلث الأراضي الصالحة للزراعة والبالغة حوالي 180 ألف دونم نتيجة عدم تغطية الطرق الزراعية لكافة الأراضي الصالحة للزراعة.

• كما ان بعض الأسر تعتمد في معيشتها على المساعدات من صندوق المعونة الوطنية.

• تنتم المنطقة بالغطاء الحرجي حيث تشكل المناطق الحرجية ما نسبته 20 % من مجموع أراضي القضاء إضافة إلى ملكيات أخرى للخرينة.

سادساً : البنية التحتية والخدمات العامة

• تغطي خدمات شبكات المياه جميع مناطق القضاء الداخلة ضمن التنظيم، ويبلغ عدد اشتراكات عدادات المياه 2287 اشتراكاً يشكلون ما معدله 76% من عدد المساكن في القضاء، ويعود ذلك إلى اشتراك أكثر من منزل بنفس العداد وبسبب وقوع بعض المنازل خارج التنظيم.

• تشكو بعض التجمعات السكانية وخصوصاً قرية عين بني حسن وقرية عين النبي من ضعف ضخ المياه حيث يتم ضخها يوم بالأسبوع وتكون غير كافية لملئ خزاناتهم بالمياه، مما يضطرهم إلى شراء الماء المعبأة بالصهاريج.



• يوجد في القضاء عدد من عيون الماء بعضها مهمل والأخرى يتم استغلالها في الأغلب من قبل أصحاب صهاريج بيع المياه، وهذا يؤدي إلى استنزاف هذه المياه ولا يستطيع أصحاب الأراضي المجاورة لهذه العيون استغلالها في الزراعة.

عين ماء المطوي في قرية نادرة - مهملة

- أما فيما يخص شبكة الكهرباء فهي تغطي كل التجمعات السكانية الداخلة ضمن التنظيم وخارج التنظيم، ويبلغ عدد المشتركين بعدادات الكهرباء في القضاء 3436 مشترك في حين يبلغ عدد المنازل السكنية في القضاء 3033 منزل، ويعود السبب في زيادة عدد المشتركين عن عدد المنازل أن شبكة الكهرباء تصل إلى المنازل خارج التنظيم والتي لم يتم إحصاءها من قبل بلدية ارحاب بالإضافة إلى المشتركين التجاريين ومزارع الدواجن.
- يحصل انقطاع في التيار الكهربائي فقط خلال فصل الشتاء ولفترات قصيرة جداً.
- إن كافة المناطق في القضاء مغطاة بشبكة الهواتف الأرضية وكذلك الشبكات الخلوية، ويبلغ عدد الاشتراكات بالهواتف الأرضية 1305 مشتركاً تشكل ما معدله 43% من عدد المساكن في القضاء، ويعود السبب في انخفاض عدد الاشتراكات بالهواتف الأرضية إلى انتشار الهواتف الخلوية.
- يتخلل القضاء طريقين رئيسيين يربطان أربع محافظات ببعضها البعض هما : أ- طريق المفرق جرش بمسربين وحالته بشكل عام جيدة
- ب- أما الطريق الآخر فيربط محافظة اربد بمحافظة الزرقاء بمسربين أيضاً إلا أن حالة هذا الطرق سيئة جداً وبحاجة إلى صيانة.
- أما الطرق التي تربط التجمعات السكانية داخل القضاء فهي جيدة عدا بعض الطرق التي تحتاج إلى خلطات إسفلتية وصيانة غير أن جميع الطرق داخل التجمعات السكانية تفتقر إلى الأرصفة وبعضها بحاجة إلى صيانة.
- وتتوفر بعض الطرق الزراعية إلا إنها كما ذكر سابقاً غير كافية لتمكين السكان من استغلال أراضيهم الزراعية.



طريق المنيفة - عين بحاجة إلى صيانة

- يعتبر عدم توفر وسائل النقل بين تجمعات القضاء من المشاكل المعيقة لتطور النشاطات الاقتصادية بين تلك التجمعات، كما أن خطوط المواصلات بين القضاء ومركز المحافظة غير منتظمة وتتوقف خدمات النقل بعد الساعة الخامسة مساءً مما أوجد سوقاً للنقل يستفيد منها أصحاب سيارات الصالون مستغلين حاجة السكان إلى التنقل، وتعاني بعض التجمعات من عدم توفر أي وسيلة مواصلات كما هو الحال في قرية الصهاة وأم حصاصة والمنيفة والقدم، وهذا الأمر يؤثر سلباً على القطاعين التعليمي و الصحي كما ورد سابقاً.
- كما يوجد في القضاء عدد من الدوائر الحكومية وتشمل مديرية قضاء، مكتب آثار ارحاب، مركزي أمن في كل من ارحاب و المدور، بلدية، مكتب بريد في كل من ارحاب، الدجنية وحمامة العموش، كما يوجد مركز دفاع مدني في الدجنية ومركز زراعي في المدور.
- تقدم الخدمات البلدية من خلال بلدية ارحاب الجديدة والتي يتبع لها أربعة مكاتب بلدية في كل من: حمامة العموش، نادرة، المدور والدجنية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تقصير واضح في تقديم الخدمات البلدية للمواطنين، فكثير من التجمعات السكانية والمدارس تعاني من نقص في حاويات القمامة وإنارة الشوارع.

سابعاً : مؤسسات ومشاريع القطاع الخاص:

- يوجد في القضاء 387 من المشاريع الصناعية والتجارية والحرفية والخدمية هي:
-مؤسسة استهلاكية عسكرية عدد 1 -بقالة عدد 59 -ورش حرفية عدد 60 -
مصانع عدد 2 -مكتبة عدد 1 -محل خلويات عدد 6 -صالون حلاقة رجالي عدد
7 -مخابز عدد 5 -مطاعم شعبية عدد 16 -مزارع خضار وورد عدد 10 -
مزارع دواجن عدد 92 -مزارع أبقار وأغنام عدد 2 -مزرعة فطر عدد 1 -
منشآت أخرى حرفية وتجارية وخدمية عدد 125 ، كما يوجد 5 معاصر زيتون.
- لوحظ أن عدد رخص المهن الصادرة عن بلدية رحاب والمكاتب التابعة تبلغ 42
رخصة لتشطيب المباني منها 17 رخصة مهن في بلدة الدجنية وحدها وهذا عدد
كبير جداً، إلا انه تبين لنا أن اغلب هذه المشاريع حصلت على رخصة مهن لتتمكن
من استقدام العاملة الوافدة للعمل في مجالات أخرى وليس تشطيب المباني.
- تفنقر الكثير من التجمعات السكانية إلى وجود أي نشاط تجاري أو حرفي، وتقتصر
هذه النشاطات على بلدة ارحاب بالدرجة الأولى والى بلدة الدجنية بالدرجة الثانية،
وحتى هاتين البلديتين تفنقران إلى وجود الكثير من الأنشطة التجارية والحرفية،
منها على سبيل المثال الصيدليات، وعيادات الأسنان، محلات بيع الخضار
والفواكه، صالونات تجميل للسيدات، محلات بيع اللحوم والأسماك، ورشة خياطة،
ورشة صيانة سيارات، جاروشة أعلاف، معامل كبس وتعليب الزيتون، معمل
تعبئة لزيوت الزيتون، محطة محروقات في موقع متوسط، ومشاريع سياحية
وغيرها.

- تعزى أسباب ضعف الإقبال على الاستثمار بالمشاريع الإنتاجية في القضاء إلى
عدة أسباب، أهمها: ضعف الكثافة السكانية، افتقار فئة الباحثين عن العمل لأي نوع
من التدريب أو الخبرة، ضعف الوعي الاستثماري، الاعتماد على الحكومة بتأمين
فرص عمل، قلة وجود مؤسسات تمويلية تمنح القروض على أساس المرابحة.
- يوجد مواقع أثرية كثيرة منتشرة في جميع أرجاء القضاء لم يتم لغاية الان التنقيب



أرضية فسيفساء في إحدى كنائس ارحاب الأثرية.تحتاج
بلدة ارحاب إلى عمليات تنقيب واسعة النطاق



أحراش يمكن استغلالها بمشاريع سياحية

عنها وهي مهملة مما أدى إلى تخريب
الكثير منها على أيدي السكان والسبب
وراء ذلك يعود إلى تخوف أصحاب
الأراضي التي توجد عليها هذه الآثار
من أن تقوم دائرة الأراضي باستملاكها
واهم مثل على ذلك قرية نادرة، إلا أن
أهم المواقع الأثرية على الإطلاق يقع
في بلدة ارحاب والتي تم اكتشاف 30

كنيسة ضمن هذا الموقع لغاية الآن
علما أن الحفريات لم تجري إلا بجزء

صغير من البلدة، كما تم اكتشاف
كتابات وقطع أثرية تعود إلى عدة
حضارات سابقة مثل الأشورية
والرومانية واليونانية والإسلامية
والثمودية وغيرها، إلا أن أهم
الاكتشافات هي اكتشاف أقدم كنيسة في
العالم، وتم كل ذلك بعد أن تبرعت
إحدى الكنائس الأوروبية بمبلغ مليون

- دولار لمكتب آثار ارحاب، حيث تم استملاك 64 منزل في البلدة تمهيداً لهدمها وإجراء عمليات التنقيب، ويعتقد بعض المتخصصين أن بلدة ارحاب قد تكون المدينة العاشرة الضائعة من مدن الديكابولس. إن اكتشاف كل آثار بلدة ارحاب سيضيف موقع سياحي مهم إلى خارطة السياحة الأردنية لا تقل أهميته عن جرش وأم قيس والبتراء، وسوف يوفر فرص عمل كثيرة لأبناء المنطقة.
- من المقومات السياحة الموجودة والغير مستغلة هي الطبيعة الخلابة للقضاء ووجود أحراش وغابات تبلغ مساحتها حوالي 40 ألف دونم ولم يتم إقامة أي منشآت سياحية بها، علماً أن قضاء ارحاب يمثل رثة محافظة المفرق وان إقامة مثل هذه المنشآت سيوفر فرص عمل كثيرة لسكان المنطقة.
 - اقترح اهالي قضاء ارحاب في اللقاء البؤري الذي تم معهم اقامة المشاريع المتوسطة والكبيرة التالية: متنزه سياحي، معمل أجبان وألبان، مصنع ملابس، مصنع أعلاف، معمل لاستغلال مخلفات الزيتون، تعبئة زيت الزيتون بعبوات زجاجية، محطة محروقات ومزارع تسمين خراف وأبقار.

ثامناً : برامج صندوق المعونة الوطنية:

- بلغ عدد الأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية 262 أسرة، منها 20 من ذوي الاحتياجات الخاصة، أي 8.6 % من عدد الأسر في القضاء، يدفع لهم حوالي 13500 دينار شهرياً.
- يبلغ عدد ذوي الاحتياجات الخاصة 119 حالة موزعة كما يلي: الإعاقات العقلية 26، الحركية 43، السمعية 19، البصرية 4، النطقية 2، متعددي الإعاقات 25، تلقى 3 منهم فقط التأهيل الجسماني من خلال مكتب تنمية ارحاب.

تاسعاً: مؤسسات المجتمع المدني:

- يبلغ عدد الجمعيات الخيرية والتعاونية في القضاء 7 جمعيات وهي:
- جمعية ارحاب للتنمية الاجتماعية.
 - جمعية الدجنية للتنمية الاجتماعية.
 - جمعية بويضة العليمات الخيرية.
 - جمعية نادرة لتنمية الأسرة والطفولة.
 - جمعية الهاشمية الخيرية.
 - جمعية عين الخيرية.
 - جمعية الدجنية التعاونية الزراعية متعددة الأغراض.
 - علماً بأن جزءاً من هذه الجمعيات جديدة ولم تمارس أية أعمال لغاية الآن. أما باقي الجمعيات فلم يرصد لها أي نشاط، وتقوم جمعية الدجنية للتنمية الاجتماعية بإدارة صندوق انئمان.
 - يوجد في بلدة ارحاب مركزاً للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية يقتصر نشاطه على تقديم خدمة رياض الأطفال مع غياب تام لبقية النشاطات التي من المفترض أن يقدمها في مجال التنمية البشرية والاجتماعية وذلك لضعف الموارد المالية.

عاشراً: مؤسسات الإقراض للمشاريع الصغيرة و متناهية الصغر والمشاريع الريادية

- لا يوجد في مناطق القضاء مؤسسات قائمة تقدم خدمات الإقراض، أما الجهات التي قدمت خدمات إقراضية وليس لها مقر فتشمل البنوك التجارية حيث حصل البعض على قروض لإنشاء مساكن لهم. وكذلك مؤسسة الإقراض الزراعي لشراء الأغنام والأعلاف واستصلاح بعض الأراضي وصندوق التنمية والتشغيل لعدد قليل من المشاريع.
- إن معظم القروض الممنوحة في المنطقة هي قروض صغيرة أو متوسطة ولا تتجاوز قيمة القرض في أحسن الأحوال 15 ألف دينار .
- استفادت جمعية الدجنية للتنمية الاجتماعية من قرض من الاتحاد العام للجمعيات الخيرية وتم استغلاله كصندوق ائتمان حيث قامت بمنح 62 قرض بقيمة 32300 دينار.
- كما استفادت جمعية أم بطيمة من منحة مقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية لإنشاء مزرعة فطر، إلا أن الوزارة قامت بنقل المشروع إلى جمعية أخرى خارج المحافظة بسبب مشاكل إدارية في الجمعية.
- من أهم أسباب عدم إقبال المواطنين على الاستثمار ما يلي :
 - عدم الوعي لدى المواطنين بأهمية المشاريع الصغيرة والاعتقاد بأنها غير قادرة على تأمين دخل جيد لهم.
 - عدم توفر المعرفة و الدراية و المهارات الإدارية و المالية و الفنية الكافية لتأسيس المشاريع الصغيرة .
 - مشكلة البيع الآجل وعدم الالتزام بالسداد وعدم القدرة على تحصيل تلك الديون إلا بالمطالبة الودية وذلك بسبب صلة القرى بين سكان تلك التجمعات.
 - غياب روح المبادرة الشخصية والاعتماد على الحكومة لتأمين فرص عمل لهم.
 - صغر حجم السوق بسبب تشتت التجمعات السكانية في القضاء.
 - عدم القدرة على توفير الضمانات اللازمة للمؤسسات التمويلية في حالة الرغبة في الاقتراض لتأسيس مشروع خاص.

- الخلاصة:

- يشكل سكان قضاء ارحاب والبالغ عددهم 17240 نسمة ما نسبته 6.7 % من سكان محافظة المفرق يقطنون بمنطقة مساحتها 202 كم2 من مساحة المحافظة والبالغة (26541) كم2.
- جغرافية القضاء تؤهله ليكون تجمعا اقتصاديا وسياحياً مهماً حيث انه يقع في منطقة متوسطة تربطه مع أربع محافظات هي اربد، الزرقاء، جرش والمفرق.
- تقتصر الزراعة في قضاء ارحاب في الأغلب على زراعة الزيتون والذي يمثل دخلاً إضافياً للسكان، حيث لا يعتمد السكان بشكل عام في معيشتهم على الزراعة، كما يتوزع سكان قضاء ارحاب على 26 تجمعاً سكانياً أكبرها بلدة ارحاب والدجنية.
- يتوزع الباقي على 24 تجمع سكاني صغير متناثر، مما يؤثر سلباً على الجهود التنموية الهادفة إلى تحسين ظروف الحياة.
- يتفاوت معدل أفراد الأسرة في القضاء من حوالي 7 أفراد في حمامة العليمات إلى حوالي 4 أفراد في أم خروبة وهو تجمع سكاني صغير جداً إلا أن المعدل العام للقضاء يبلغ حوالي 5.7 فرد، وهو أعلى بقليل من معدل عدد افراد الأسرة على مستوى المملكة والبالغ 5.4 نسمة، ويعود ذلك إلى ظاهرة الزواج المبكر، وندرة حالات الطلاق.
- ما زالت الوظيفة العامة هي المطلب الأول للأفراد الباحثين عن عمل وذلك بسبب المزايا المتوفرة في تلك الوظائف مثل التقاعد، التأمين الصحي، الدخل الثابت، القروض السكنية المدعومة.
- بالرغم من أن معظم أراضي المنطقة قابلة للزراعة إلا أن نسبة استغلال تلك الأراضي تمثل 30% فقط، أما من حيث الثروة الحيوانية في القضاء فهي متواضعة وتعتبر مصدر دخل إضافي لعدد من المواطنين حيث بلغت إعداد الثروة الحيوانية حوالي 22 ألف رأس من الأغنام و4600 رأس من الماعز و240 رأس من الأبقار موزعة كمشاريع أسرية صغيرة ولا تحتاج إلى كثير من التجهيزات.
- لا بد من إعادة النظر بوضع المدارس سواء الأساسية المختلطة أو غير المختلطة حيث أن الأبنية جيدة من حيث نوعية البناء ما عدا المدارس المستأجرة، كما ان مدارس القضاء لا تتوفر بها الساحات والأسوار كما أنها تعاني من نقص في الغرف الصفية إضافة إلى عدم توفر تدفئة لجميع المدارس وأن معظم هذه المدارس تعاني من عدم توفر مختبرات مجهزة وغرف للتدريب المهني وكذلك المكتبات المدرسية.
- يعاني عدد من المدارس من عدم صلاحية المقاعد الدراسية فهي قديمة وبحالة سيئة، كما أن الدورات الصحية في اغلب المدارس تفتقر إلى النظافة.
- تتأثر العملية التعليمية سلباً في القضاء بالعوامل التالية:
 - 1- تعيين المعلمين حديثي التخرج والذين يفتقدون إلى التأهيل والخبرات الكافية.
 - 2- تأخر المعلمين وغيابهم أحيانا نتيجة لسوء المواصلات وخصوصاً المعلمين من سكان المحافظات الأخرى.

- 3- نقص تخصصات المعلمين في مجال اللغة الإنجليزية والرياضيات.
- 4- الكثير من المدارس بعيدة عن التجمعات السكانية.
- 5- المشاكل الاجتماعية التي تنشأ عن اختلاط فئات عمرية مختلفة نتيجة وجودهم في نفس المدرسة وما ينتج عن ذلك من آثار اجتماعية ونفسية سلبية بالذات للطلاب الأصغر سناً جراء تعرضهم للاعتداء من الطلبة الأكبر سناً.
- 6- معاناة المعلمين نتيجة فقدان الوضع المعنوي الذي كانوا يتمتعون به سابقاً الأمر الذي أدى إلى خلق توجه لدى المعلم يقوم على مهاندنة الطالب ولو تطلب الأمر السكوت على الخلل الأكاديمي والسلوكي لدى الطالب.

- تتمثل مشكلة القطاع الصحي بمناطق القضاء بالنقاط التالية :
 - 1- عدم ملائمة بعض المراكز الصحية المستأجرة لغايات استخدامها كمراكز صحية.
 - 2- تعاني صيدليات تلك المراكز من محدودية الأدوية من حيث الكمية و النوع.
 - 3- الانتشار العشوائي بتقديم الخدمة حيث تم التركيز على عدد المراكز الصحية ولا يتم الاعتماد على النوعية .
 - 4- عدم توفر المعدات والأجهزة الطبية المناسبة في العيادات القروية.
 - 5- تبقى العيادات القروية مغلقة أثناء غياب الطبيب والذي يداوم يومين بالأسبوع.
 - 6- عدم توفر عيادات الاختصاص في المركز الصحي الشامل وتقتصر خدماته على الطب العام والأسنان.

- تتمثل المشاكل في مجال التدريب في القضاء بغياب تام للبرامج التدريبية في مختلف مجالاتها نتيجة عدم وصول المؤسسات التدريبية إلى هذه المناطق من خلال برامج إعلانية وتوعوية، إضافة إلى صعوبة التحاق الطلاب بمراكز التدريب لبعدها المسافة وصعوبة المواصلات.
- الحاجة لبرامج تدريبية تعمل على إكساب المهارات الإدارية والمالية لإدارة وتأسيس المشاريع الصغيرة.
- يوجد في منطقة قضاء ارحاب ست جمعيات خيرية وجمعية واحدة تعاونية، جزء منها جمعيات جديدة ولم تقم بأي أنشطة، أما الجمعيات الأخرى فهي غير فاعلة.
- بلغت عدد الأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية 262 أسرة تشكل ما نسبته 8.6% من إجمالي عدد الأسر.
- لا يتوفر في القضاء أي من المؤسسات الوطنية أو الدولية التي تقوم على خدمة التنمية في المنطقة عدا مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة" والتي وفرت التدريب ومساعدة الأفراد على تأسيس مشاريع خاصة، علماً أن هنالك مركز للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية يقتصر دوره على توفير خدمة رياض الأطفال.
- المؤسسات التي قدمت خدمة الإقراض لتلك المناطق هي مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق التنمية والتشغيل ومديرية التنمية الاجتماعية وبعض البنوك التجارية وجميعها لا يوجد لها مقر في تلك التجمعات.

- تتمثل المشكلة الرئيسية لعملية الإقراض في المؤسسات المالية بمشكلة توفير الكفالات والضمانات اللازمة، وعدم توفير تلك المؤسسات لخط إقراض على أساس المرابحة.
- تعتبر البنية التحتية في تلك المناطق جيدة من حيث تغطية شبكات المياه والكهرباء والهاتف سواء الأرضية أو الخلوية وتتمتع بطرق معبدة وحالتها جيدة، إلا ان مشاكل البنية التحتية تتمثل بما يلي:
- عدم كفاية كميات ضخ المياه في بعض المناطق. كما وان تمديدات الشبكة في معظمها خارجية على سطح الأرض.
- لا يعتقد أن شبكات الكهرباء الحالية ستكون قادرة على خدمة مشاريع استثمارية كبيرة.
- معظم السكان من عشائر بني حسن وهم عشائر: الخزاعلة، المشاقبة، العليمات، الزيود، الحراحشة، الزبون، العموش والخليلة.
- يبلغ عدد المشاريع الانتاجية في القضاء ما مجموعه 387 مشروع مختلف ما بين صغير ومتوسط موزعة بين تجاري، حرفي، مهني، زراعي وصناعي كما تبين أن هنالك فرص استثمارية في المجالات الزراعية والمهنية والخدمية، حيث يوجد 401 عامل من الوافدين الحاصلين على تصاريح في القضاء ونعتقد أن العدد اكبر من ذلك بكثير.
- أفاد كثير من الباحثين عن العمل بعدم قدرتهم الاستثمار في مشاريع صغيرة وان السبب يعود إلى عدم معرفتهم بالمهارات اللازمة للاستثمار في مشاريع خاصة، وعدم توفر الضمانات للحصول على القروض وحتى إن توفرت الضمانات فان المشكلة لدى البعض تكمن في عدم توفر قروض بنظام المرابحة.

التوصيات

على ضوء المشاهدات والإحصاءات التي شملتها الدراسة المسحية، والاستماع لعينات منتقاة وممثلة للتجمعات السكانية في القضاء من خلال الحلقة البؤرية التي انعقدت

بتاريخ 2006/12/14 فقد تم تحليل الآراء والإحصاءات والمشاهدات الميدانية والتي أفضت إلى التوصيات التالية:

1. إزالة آثار الفقر

- إيصال المساعدات للأسر الفقيرة المحتاجة والتي لا يتوفر لها مصادر دخل ووضع رقابة على التقارير الطبية التي يتم على أساسها منح المعونات، واستبدال المساعدة الممنوحة لرب الأسرة الذي يستطيع العمل بمنحة لإنشاء مشروع إنتاجي صغير تتناسب مع وضعه الصحي.
- تصميم برامج تدريبية خاصة قصيرة المدى تستهدف غير العاملين من أبناء الأسر الفقيرة لإحلالهم مكان العمالة الوافدة، ضمن برنامج وطني يشمل التدريب والتوظيف وخاصة للأعمال والمهن التي لا تحتاج إلى فترات تدريب طويلة وإيجاد برامج تدريبية بقصد التوظيف للباحثين عن العمل مربوطة بمكافآت تشجيعية .
- توفير قروض للأسر الفقيرة لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل بفوائد رمزية أو بنظام المرابحة وبما يتناسب وثقافة ومعتقدات المجتمع.
- تفعيل برنامج القروض في وزارة التنمية الاجتماعية (برنامج الأسر المنتجة) واعتماد أسس متطورة للمنح إضافة إلى المتابعة الحثيثة للمشاريع.
- إعداد دراسة اقتصادية لمعرفة الميزة النسبية والموارد الطبيعية والسياحية التي يتمتع بها القضاء ووضع إستراتيجية لتطوير السياحة في القضاء والتي يمكن استغلالها بفتح آفاق جديدة للاستثمار وتوفير فرص عمل.
- توفير الدعم المالي اللازم لاستكمال أعمال التنقيب عن الآثار في القضاء مما سيعود بالنفع على المواطنين بشكل عام والفقراء بشكل خاص نتيجة تحويل القضاء من منطقة ريفية إلى منطقة سياحية بامتياز، وما يتبع ذلك من توفير فرص عمل ورفاه لأبناء المنطقة.
- تفعيل دور المؤسسات الحكومية الموجودة في القضاء وذلك من خلال عمل زيارات دورية إلى التجمعات في القضاء والوقوف على الاحتياجات الخاصة للسكان.

2. تحسين الظروف المعيشية

- دعم المراكز الصحية القائمة بأطباء اختصاص ومعدات وتجهيزات طبية، علماً أن العيادات القروية نادراً ما يقصدها المواطنين لعلمهم بالإمكانيات المحدودة لها وتوجههم إلى المراكز الأولية والشاملة.
- تنظيم منح رخص البناء لأغراض السكن للحد من عملية التشتت السكاني.
- إعادة النظر ببعض برامج صندوق المعونة الوطنية بحيث يتم اعتماد برامج تقوم على المساعدات النقدية مقابل المشاركة بأعمال تخدم المجتمعات المحلية للقادرين على العمل.
- على الجهات الرسمية مثل وزارة العمل وغيرها من المؤسسات الحكومية ان تتبنى برامج لتوعية السكان عن واقع المناطق الصناعية المؤهلة، حيث تمنع الشائعات المتداولة بين السكان حول المصانع القائمة في المناطق الصناعية المؤهلة والتي تحول دون إرسال بناتهم للعمل بهذه المصانع.
- تفعيل دور الرقابة والإشراف على البلدية، حيث يشكو السكان من ترددي نوعية الخدمات المقدمة لهم وبهدف تحسين الأداء ورفع مستوى العاملين.

- إعادة النظر في كيفية استغلال عيون الماء وكيفية استخدامها للمصلحة الوطنية، وذلك بهدف تشجيع أصحاب الأراضي المجاورة لها على استثمارها في زراعة الخضار.
- توفير خطوط مواصلات بين التجمعات السكانية ومركز القضاء لتنشيط الحركة التجارية فيه، بحيث يعتمد سكان التجمعات السكانية في مشترياتهم على مركز القضاء، وهذا سيعمل على تنشيط الحركة التجارية في القضاء وسيوفر فرص استثمارية جديدة.
- تنظيم سير خطوط الباصات العاملة ومراعاة تقديم خدمات جيدة والالتزام بمواعيد محددة.
- العمل على إعادة توزيع المدارس القائمة بحيث تصبح هناك مدارس ابتدائية مخصصة فقط للطلاب من الصف الأول إلى السادس، للحد من اعتداء الطلاب الأكبر سناً على الطلاب الأقل سناً، علماً أن هذه الظاهرة منتشرة ببعض المدارس.

3. تمكين المجتمع

- توفير برامج توعية تستهدف القطاع الشبابي بغرض تعريفه بأهمية المشاريع الصغيرة، و توفير برامج تدريبية تهدف إلى إكساب تلك الفئة المهارات الإدارية و المالية و المهنية والتي ستؤهلهم لتأسيس مشاريعهم الخاصة.
- العمل على إنشاء مشاريع تساهم في البناء العقلي والنفسي والجسماني لقطاع الشباب الذي يمثل الغالبية العظمى من السكان، مثل ملاعب رياضية، صالة ألعاب مغلقة، مسبح، وتفعيل المخيم الكشفي القائم، ليساهم في عملية التفاعل بين أبناء القضاء وأبناء المحافظات الأخرى.
- إعادة هيكلة الجمعيات الخيرية القائمة وتقديم الدعم الفني لإدارة وأعضاء الجمعيات وذلك لتفعيل دورها التنموي في المجتمعات المحلية.
- التثقيف من برامج التوعية والتثقيف حول أهمية التعلم والعمل والتدريب وإدارة المشاريع خاصة لدى القطاع النسائي.
- تشجيع الأفراد على الاستثمار بمشاريع جماعية كبيرة نسبياً بغرض تشغيل أعداد أكبر من المواطنين.
- إعادة النظر بنظام المواصلات ليكون عامل مساهم ومشجع للاستثمار، بحيث يتم التغلب على مشكلة تشتت التجمعات السكانية والتي تساهم بمحدودية السوق المستهدف لأي مشروع.
- بناء قدرات الهيئات المدنية والمحلية لنشر الوعي في التنمية وأسسها وأهمية العمل والتدريب وذلك بغرض تقديم الدعم والمساندة للأفراد الراغبين في الاستثمار.
- تعيين عدد من المعلمين والمعلمات في التخصصات غير المتوفرة وذلك بالتنسيق مع مدراء المدارس وتدريبهم للعمل بشكل فعال من خلال خلق حالة من الاستقرار الوظيفي لدى المعلمين.
- تفعيل علاقة المدارس بالمجتمع المحلي من خلال مساهمتها بالعملية الإرشادية لأفراد المجتمع المحلي في مجال نشر ثقافة العمل وأهميته.
- التنسيق مع المؤسسات التمويلية الحكومية والخاصة بغرض البحث بموضوع الضمانات والكفالات المطلوبة من الأفراد الراغبين في الاقتراض لأغراض الاستثمار، وتشجيع هذه المؤسسات من أجل الوصول لتلك الفئات باعتبارها سوق فعال و ليس باعتبارهم فقراء.

- البحث في دور البلديات بحيث لا يقتصر دورها على تقديم الخدمات التقليدية، لتصبح مشارك في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تفعيل دور الهيئات الدينية بالتعريف بأهمية العمل و نشر ثقافة العمل بين أفراد المجتمعات المحلية.
- التواصل مع المجتمعات المحلية من اجل الحصول على دعمهم في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودمجهم في العملية التنموية.